البطالة الفكرية وتأثيرها على
عملية التنمية في المجتمع اليمني

د. سالم محمد سعيد الشمسي

أستاذ علم اجتماع المشارك- كلية التربية عدن/ جامعة عدن.

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

البطالة الفكرية وتأثيرها على عملية التنمية في اليمني

الملخص :

تناقش هذه الدراسة قضية البطالة كنتاج طبيعي للسياسية التعليمية العشوائية التي لاتقوم على الموائمة بين مدخلات ومخرجات التعليم من جانب، ومتطلبات التنمية من جانب آخر، وبالتالي لم تُعد البطالة ناتجة عن عدم الالتحاق بالتعليم أو التأهيل بل التعليم الغير هادف ومخطط للبطالة وهذا له تأثير س لبي كبير على عملية التنمية.

فضلاً عن انعدام الرؤية الاستراتيجية لدى صانعي القرار في تحديد أولويات وبرامج التنمية ومتطلباتها وأن وضعت في هذا السياق بعض الخطط فأنها في الأغلب تظل حبراً على ورق وحبيسة الأدراج، الأمر الذي يفاقم من خطورة المشاكل المجتمعية الناتجة عن سوء التخطيط والإدارة للموارد القومية سواءً كانت موارد ذات طبيعة مادية أو موارد بشرية، وهي الأهم، حيث أصبح الإنسان في ظل التفكير السياسي والاقتصادي الحديث يمثل قيمة كبرى وركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة حتى أن زيادة عدد السكان لم يُعد مرتبط أو مولد لمشاكل الفقر أو البطالة أو شحه الإمكانات وإنما أصبح مصدراً لتعاظم وزيادة الإنتاجية بمختلف جوانبها باعتبار الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وهو أساس ما يسمى بالرأسمال الاجتماعي وتُعرف التنمية كمفهوم إجرائي بأنها (**زيادة في فرص حياة بعض الناس، شريطة عدم نقصانها عن البعض الآخر**) فيما يمكن تعريف البطالة كمفهوم إجرائي بأنها (حالة عدم وجود عمل لطالبيه رغم الرغبة فيه والبحث عنه) لقد أضحت البطالة في مختلف دول العالم هي مشكلة المشاكل، بل هي أم المشاكل التي تؤدي غالباً إلى تفاقم نتائجها على المجتمع، حيث إن أولى نتائج البطالة هو الفقر و المرض ومن ثم التخلف المطبق كما أن البطالة تُعد مصدراً أساسياً للعديد من الأمراض والاعتلالات النفسية والاجتماعية وخاصة في أوساط الشباب كما تُعد البطالة أهم الوسائل التي تجعل الشباب عرضة للغلو والعنف والتطرف لذلك وعلى صعيد متصل بالبطالة الفكرية ينظر إلى اليمن على أنها مولدة ودافعة ومغذية لظاهرة الهجرة نحو مناطق الجذب الأخرى في العالم، فاليمن لديها العديد من الإشكاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضعف عام وترهل في الهياكل التعليمية والبحثية، وانفجار سكاني هائل، الأمر الذي خلق بيئة طاردة دفعت إلى هجرة الكثير من المحترفين والمهنيين والأكاديميين، وما يترتب عليه من خسارة اقتصادية حيث أن العشرات من الخريجين وأصحاب الكفاءات يغادرون اليمن سنويًا للبحث عن العمل. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٣٠ ألف شخص من حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات العليا والمعاهد المتوسطة يعملون في دول الجوار وبعض الدول الأخرى.

ISSN : 2410-1818

أولاً: المقدمة

تمثل مشكلة البطالة عائقاً تنموياً كبيراً في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، تنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء على سلوكهم وتلقي بظلالها على المحيط الاجتماعي، حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة (اجتماعياً وسلوكياً) صوراً لأوضاع اجتماعية سلبية والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عن هذا الإحساس بالإحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وتخلق شباباً مدمراً نفسياً وعضوياً.

وتُعد اليمن أحد أفقر البلدان في العالم حيث يبلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد ١٢٦١ دولار أمريكي، وتعاني من تنمية منخفضة تصل مرتبة اليمن فيها إلى ١٥٤ من أصل ١٨٧ بلد (نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال للعام ٢٠١٠)، ولعل ذلك يرجع إلى حدوث الكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسية في اليمن خلال الفترة الماضية والتي أثرت بشكل سلبي على الحياة المعيشية للمجتمع، متمثلة بانخفاض القوة الشرائية بسبب التصاعد الجنوني للأسعار من جهة، وفقدان الوظائف وتدني الأجور من جهة أخرى. الأمر الذي أدى إلى زيادة شدة الفقر وتدهور الكثير من الأسر إلى ما دون خط الفقر، وتبيّن معطيات المسح السكاني أن معدل الفقر الكلي ارتفع من ٣٣.٨٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٢.٨٪ في عام ٢٠١٠، وبحسب التقديرات فقد وصلت نسبة الفقر إلى حوالي ٥٤.٤٪ من إجمالي السكان عام ٢٠١١. (التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٣، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠١٢).

ثانيا: مشكلة الدراسة

تؤكد التقارير الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، أن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب، ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي، كما أن نسبة البطالة بلغت ١٥٪ بالإضافة إلى

ISSN : 2410-1818

حجم البطالة الفكرية التي تصل إلى ٢٥٪ باستثناء نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي والبالغة ٣٥٪ من حجم قوة العمل، حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموماً والدول العربية خصوصاً ومنها المجتمع اليمني وهذه المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات ومنها الفساد وسوء الإدارة والصراعات السياسية ما يجعل من البطالة مشكلة حيوية، حيث تهدد السلام الاجتماعي، حيث تتجاوز مشكلة البطالة بعدها الاقتصادي إلى حدود أكبر وفضاءات أوسع، حيث ينسحب ذلك التأثير على الواقع السلوكي والنفسي والاجتماعي لشرائح كبيرة في المجتمعات المتخلفة وهنا يمكن تحديد إشكالية الدراسة بالتساؤل المحوري التالي :

ما مدى تأثير البطالة الفكرية على عملية التنمية في اليمن ؟

ثالثاً: أهميه الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش قضية البطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية لها أسباب متعددة أبرزها الأسباب السياسية المتعلقة بسوء التخطيط والإدارة للموارد القومية وما ينتج عنها من سياسات عشوائية أبرزها السياسية التعليمية التي لا تقوم على الموائمة بين مدخلات ومخرجات التعليم من جانب ومتطلبات التنمية من جانب آخر، وبالتالي أصبح التعليم مصدراً لتوليد البطالة والبطالة مولده للفقر ومختلف المشاكل الاجتماعية التي لها تأثير سلبي كبير على عملية التنمية.

رابعا: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة بما يلي :

١) تشخيص أبعاد البطالة وأنواعها وفقاً للتعريف الإجرائي لمفهوم البطالة.
٢) تحليل أسباب البطالة والتنبؤ بمساراتها المستقبلية.
٣) تحليل الآثار السلبية لظاهرة البطالة الفكرية في المجتمع اليمني.
٤) تقديم الرؤى والتصورات العلمية المناسبة للتعامل مع ظاهرة البطالة.

ISSN : 2410-1818

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً : مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية، وتعرف البطالة كمفهوم إجرائي بأنها حالة عدم وجود عمل لطالبيه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل (بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى).[١]

ووفقاً لهذا التعريف فأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي) وحسب الجنس و السن ونوع التعليم والمستوى الدراسي [٢].

ومع ذلك يمكن القول أن ليس كل من لا يعمل يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد أن كلاً من الطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتماداً كلياً على الأجر.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكليته ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ويذهب بعض الاقتصاديون إلى أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه المجتمعات للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.[٣]

ويمكن تصنيف أنواع البطالة إلى ما يلي[٤]:

البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة مثلا.

ISSN : 2410-1818

البطالة الهيكلية: وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى.

البطالة الدورية : وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

البطالة الموسمية: وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

البطالة المقنعة : وتعني تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن أحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف

ثانياً: البطالة الفكرية

في هذا السياق يمكن تعريف البطالة الفكرية كمفهوم إجرائي بالبطالة المستترة. وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، على اعتبار أن كل ما سبق من أنواع وأشكال البطالة يمكن أن تنطوي – بصورة أو بأخرى – تحت مظلتها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النوع من البطالة كان (متفشياً بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي) وما زال هو الأكثر انتشاراً في بناء الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الزراعي – ومعه اقتصاد الخدمات الحكومي – خاصة.

وعلى أي حال، فالبطالة الفكرية هي (العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى إنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات).

إن الحالة الأولى – كما ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) – تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية، فيما تنتج الثانية عن عدم الموازنة بين النظم التعليمية

ISSN : 2410-1818

(والتدريبية) واحتياجات سوق العمل، أما الحالة الثالثة فتعبر عن انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلية.

والبطالة الفكرية – كما ترى منظمة العمل الدولية – تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض وفقاً لمستواهم التعليمي والتدريبي والمهاري، وذلك بسبب تعرض الاقتصاد لحالة من الركود ينجم عنها تراجع حاد في الطلب الكلي وفي فرص العمل المتاحة في المجتمع.(٥)

وحين يتعلق الأمر بنقص التشغيل، فإنه يتفرع في اتجاهين أساسيين: نقص التشغيل الظاهر ونقص التشغيل المستتر.

في الاتجاه الأول: ووفقاً للتعريف الدولي، فإن الفرد يكون في حالة نقص التشغيل الظاهر إذا انطبقت عليه ثلاثة شروط أساسية، وهي:

١) أن يكون عدد ساعات عمله أقل من المستوى السائد في سوق العمل (وهذا يشار إليه أيضاً تحت مسمى البطالة الجزئية).
٢) أن يكون هذا الوضع مفروضاً على العامل وليس بمحض اختياره (وهذا يشار إليه أيضاً تحت مسمى البطالة الجبرية أو الاضطرارية).
٣) أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي.

أما في الاتجاه الثاني، نقص التشغيل المستتر، فإن الفرد يكون في حالة نقص تشغيل مستتر إذا توافر فيه واحد من الشروط الأساسية الآتية:

١) الحصول على دخل منخفض لا يسمح بإشباع حاجاته الأساسية.
٢) عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشغلها.
٣) انخفاض إنتاجيته الحدية في العمل الذي يؤديه.

وتحدث البطالة الفكرية عندما يكون عدد الأيدي العاملة، أو حجم العمل (كعنصر إنتاج متغير)، في ازدياد مستمر، بينما عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال أو الأرض أو التنظيم والإدارة ثابتة، وفي الاقتصاد الرأسمالي الذي كاد يُعمّ كل دول العالم (والعالم العربي جزء منه)، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لا يمكن أن يدفع أجراً لعامل تكون إنتاجيته صفراً أو بالسلب. لكن في الإنتاج الأسري، الذي تترابط فيه علاقات أفراده بعضهم ببعض – خاصة القطاع الزراعي – قد يظل الابن أو الأخ يعمل

ISSN : 2410-1818

ويحصل على أجر أو دخل رغم أن إنتاجه الحدي يساوي صفراً. ويحدث هذا أيضاً كثيراً في القطاع الحكومي، وخصوصاً عندما تلتزم الدول بتعيين (أي توظيف)، خريجي المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها، ويفيض العدد المعين عن حاجة العمل، فينخفض الناتج الحدي إلى درجة كبيرة، وتحدث بطالة مقنعة أو مستترة، وهي مستترة أو مقنعة لأن الشخص يحصل على أجر أو راتب، ويعمل ظاهرياً أو رسمياً، ولكنه لا ينتج فعلياً أو حقيقياً.(٦)

ولذلك فأن البطالة الفكرية هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل – أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عليها أجراً – ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج.

ثالثاً: التنمية

التنمية – في أحد تعريفاتها – هي زيادة في فرص حياة بعض الناس، شريطة عدم نقصانها عن البعض الآخر.

وطبقاً لهذا فإن الدولة بكل أنساقها وقطاعاتها تكون مناطة بها هذه المهمة. فحين تكون معدلات الأمية – مثلاً – مرتفعة، يكون زيادة فرص التعليم أمراً مطلوباً. وحين تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب هو زيادة الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية والمعيشة وهكذا. وفيما يتعلق بمجال دراستنا، فإنه حين تكون معدلات البطالة مرتفعة، يصبح من الضروري ايجاد واستخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل لمريديها.

وفي الوقت الذي يكون قيام مؤسسات الدولة بهذا المهام من الأمور المقدرة بداهة، فإن بعض الظروف قد تحول دون التمكن من القيام بها، أو حتى القيام بها ولكن ليس بالشكل الفاعل المأمول.(٧)

فالتغير التكنولوجي يُعدْ العامل الأساسي المفضي إلى الإزاحة الأولية للعمال (البطالة عامة، والبطالة الهيكلية خاصة)، وبحيث يمكن القول أن هناك تناسباً طردياً بين

ISSN : 2410-1818

استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، وأنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة.

فالعمليات الإنتاجية، صناعية كانت أو زراعية، أو حتى تجارية وخدمية، قد أصبح يتزايد اعتمادها على الآلات. وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الإنسان (الذي يظل هو العقل المحرك لهذه الآلة أو تلك).

إن المشكلة الكبرى التي تمخضت عنها الثورة الصناعية الراهنة هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وإعادة هندسة عنصر العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك إيجاد وظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة.

إن هذه العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة تنطبق على كل المواقع سواء كانت متقدمة أو نامية أو حتى أقل نمواً.

فالتكنولوجيا الجديدة تحتاج في العادة إلى مهارات متجددة ومناسبة باستمرار، وبحيث لايستطيع البقاء معها إلا من يستطيع إثبات وجوده في الوضع الجديد. وعند هذه النقطة، فإن قضية التدريب بجميع أنواعه وأشكاله وتوجهاته، بل وقضية التعليم برمته، وتفعيلها باستمرار، تكون من الأولويات التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام على كل المستويات.(٨)

ولا شك أن التدريب والتعليم يحتاجان إلى رؤية إستراتيجية فاعلة حتى لا يكونا سبباً – ولو غير مباشر – في البطالة. فالنظم والمناهج التعليمية في عمومها لا تساير التطور المتسارع الذي أصبح يسود العالم، ولا تمد سوق العمل بالفعاليات التي يحتاجها بكفاءة. ويُعدْ اللا توافق بين التعليم وحاجات المجتمع الفعلية للتنمية والازدهار يؤدي إلى هدر كبير في المال والجهد وإلى بطالة تتصاعد وتتسع.

ISSN : 2410-1818

المحور الثاني: أسباب البطالة الفكرية في اليمن

أولاً: أزمة التشغيل

تُعدْ البطالة أحد أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية، وهي بمثابة مؤشر لتقصير وإخفاق وعدم تكامل سياسات التعليم والتدريب عدم الاهتمام باكتساب المهارة ونقل المعرفة والاستثمار، خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تصل إلى ٥٢.٩٪، وتُعدْ بطالة خريجي الجامعات أبرز مظاهر البطالة بين الشباب، حيث بلغ معدل تراكم العاطلين منهم حوالي ٣.٣٢٪ وأصبح أمام كل متخرج ثلاثة عاطلين في العام ٢٠١٠. (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٣).

وبحسب بيانات تعداد ٢٠٠٤، وهو آخر تعداد سكاني في اليمن بلغ معدل البطالة ١٦.٢٪ لتصل إلى١٧.٨٪ عام ٢٠١٢ (كتاب الإحصاء لسنوي لعام ٢٠١٢) ألا أن هذه النسب غير واقعية لأن معدل البطالة قد تجاوز ٣٥٪، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها عودة حوالي٨٠٠ ألف مغترب يمنى من دول الجوار إثر مضاعفات أزمة وحرب الخليج الثانية، وعدم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو عالية وخلق فرص عمل كافية، وخاصة في ظل السياسات النقدية والمالية الانكماشية التي اقتضتها مرحلة التثبيت الاقتصادي وكبر حجم القطاع غير المنظم الذي يتسم بإنتاجية منخفضة.

كما أن ذلك يعتبر نتيجة طبيعية لتعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد ، السياحة، والنقل إضافة لخصخصة عدد من المشاريع، وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت ساعات العمل مقابل خصم جزء من الراتب مما ترتب عليه أن أصبحت البطالة أمراً مقلقاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. (البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، ٢٠١٢).

ومع كل التناقضات بين الأرقام الرسمية وغير الرسمية عن معدلات البطالة والأسباب المختلفة لتفاقمها، ألا أن هناك حقيقة لامناص منها وهي أن معدل البطالة في اليمن مرتفع، وأنه قد زاد بشكل مخيف في الفترة الأخيرة مع اندلاع حالة الصراع السياسي

ISSN : 2410-1818

والحرب التي تشهدها اليمن منذ مطلع العام ٢٠١٥م، وخصوصاً العاطلين من فئة الشباب المتعلمين.

وتشير معظم الدراسات إلى أن فئة الشباب ذكوراً وإناثاً من أكثر الفئات تضرراً من البطالة، حيث وجد أن ٧٥.٦٪ من العاطلين عن العمل ينتمون إلى الفئة العمرية ١٥- ٢٦ سنة. والملفت للانتباه أن معدل البطالة يزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي للشخص، وليس ثمة شك في انعكاس الوضع الاقتصادي الحالي والبطالة والفقر على التعليم، وعلى احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة كماً وكيفاً.(٩)

حيث تنخفض العلاقة بين التخصص وشغل الوظائف، ونجد أن ما نسبته ١٧.١٪ من خريجي التخصصات التطبيقية يعملون في غير تخصصاتهم، بينما تصل هذه النسبة إلى ٥٨.٣٪ في التخصصات الإنسانية.

وقدر البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٤م البطالة في الفئه العمرية ١٥/ ٢٤ سنة بنحو ٥٢.١٥٪ وبعيش الاقتصاد الوطني خلال الفترة الراهنة وضعاً صعباً بمختلف مؤشراته كما أن السياسات الاقتصادية لم تصب في مصلحة الفقراء والمعدمين، بل أدت إلى القضاء على الطبقة الوسطى وانزلاقها إلى خط الفقر الذي يأخذ بالاتساع ليشمل قرابة نصف السكان مع انعدام فرص العمل أمام الشباب حيث يصل عدد العاطلين عن العمل لأكثر من ٥ مليون شخص وبالتالي لم يتمكن معدل التشغيل من مواكبة نمو قوة العمل إضافة إلى أن فقدان الوظائف في ظل حالة الصراع السياسي القائم يمثل تحدي لأي عملية سلام في اليمن.

وقد أدى توجه الحكومة اليمنية إلى تقليص دور القطاع العام ونقل الملكية إلى القطاع الخاص بتصفية عدد من المشاريع نهائياً أو نقل ملكيتها جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص، مع إعطاء كافة الحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص في تحديد الحجم الأمثل للعمالة؛ وهو ما أدى إلى الاستغناء والتقليص للعمالة الفائضة في القطاع العام بينما لا يزال القطاع الخاص يعاني من ضعف في استيعاب العمالة، مما زاد من حجم البطالة جراء تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتي وصلت في عام ١٩٩٩ إلى ٧٠ ألف عامل منهم ٣٠ ألف من النساء مما دفع بمعظم هذه العمالة للعمل في القطاع غير

ISSN : 2410-1818

المنظم، إضافة إلى شعورهم بالظلم نتيجة تسريحهم من أعمالهم وعدم مقدرتهم على الحصول على وظائف منتظمة.

وفي ضوء ما تقدم تكشف بنية سوق العمل وخصائصه في اليمن أنه لا يتطلب من شاغلي المهن والوظائف قدرات معرفية محددة، ولا يحتاج إلى مهارات عالية؛ لأن الصفة الغالبة على فرص سوق العمل ليست ذات إنتاجية متخصصة، وإنما عبارة عن أنشطة تجارية وخدمية وصناعة خفيفة مركزة في الحضر، وأنشطة تقليدية زراعية وخدمات مرتبطة بها قائمة في الريف.وتصل نسبة الفقر في اليمن إلى ٥٤.٥٪ من مجموع السكان الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون نسمة.

نسبة البطالة والنسب المرتبطة بها	
نسبة البطالة	٣٥٪
نسبة البطالة للشباب	٦٠٪
نسبة التضخم	٧٪
نسبة النمو السكاني	٣٪
نسبة الفقر	**٥٤.٥٪**

ثانياً: تدني مستوى التعليم

يمكن القول أن البطالة هي نتاج طبيعي للسياسة التعليمية العشوائية التي لا تقوم على الموائمة بين مدخلات ومخرجات التعليم من جانب ومتطلبات التنمية من جانب آخر، وبالتالي أصبح التعليم مصدراً لتوليد البطالة ولم تُعدْ البطالة ناتجة عن عدم الالتحاق بالتعليم أو التأهيل ولكنها ناتجة عن التعليم ذاته.

وتأسيساً على ذلك فأن واقع التنمية البشرية في اليمن بحسب التقرير الوطني الرابع، يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب وبخاصة الفقراء منهم من خلال ارتفاع أعداد الشباب الباحثين عن العمل سنوياً، وعجز النمو الاقتصادي في الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص العمل، وشحة وندرة الإمكانيات التمويلية اللازمة لتنفيذ برامج تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى التدني الشديد في عملية التأهيل التقني والمهني للشباب على نحو أفقدهم الفرص الممكنة في العمل ولو في السوق الخارجية.[١٠]

ISSN : 2410-1818

ولذلك تضاعف معدّل البطالة في أوساط الشباب باليمن ليصل إلى ٦٠%. من حجم البطالة المقدر ب٣٥٪ من القوى العاملة وتعترف الحكومة اليمنية بعدد من الصعوبات القائمة في الوضع الاقتصادي؛ والتي من أبرزها: عدم تجاوز معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج ٣.٥٪، في ظل تضخم نسبته ٧٪ ونمو السكان بنسبة ٣٪. واستناداً إلى عدد من التقديرات الحكومية، فقد أدى تدني نمو الناتج المحلي - بفعل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية - إلى محدودية فرص العمل الجديدة، ، مما يجعل نسبة البطالة المتوقعة عند مستوياتها المرتفعة أي ما بين ٣٠ و٣٥٪ من قوة العمل، خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل إلى نحو ٤٪، وتشير التقارير الى ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لاستيعاب هذه الأعداد والحفاظ على معدّل البطالة عند مستواه الحالي .وفي ظل الأوضاع الحالية يصعب توفير هذا العدد من فرص العمل حتى على مدى عشرون عاماً، وهذه المؤشرات تؤكد أن العلاقة بين التعليم والبطالة الفكرية تسير باتجاه العلاقة الطردية بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم ومن ثم زيادة عدد الخريجين والمستوى التعليمي ذاته كلما أدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة- حتى وان حصل بعض هؤلاء الخريجين على فرص عمل فهي دون إنتاجية فعلية ولا تفي باحتياجاتهم الحياتية _ وما ينتج عن ذلك من زيادة نسبة الفقر في أوساط المجتمع وليس كما هو مفترض من التعليم كخدمة اجتماعية تحقق الرفاة الاجتماعي والتطور لأفراد المجتمع وهذا يعنى أن البطالة الفكرية خطر حقيقي يهدد عملية التنمية في اليمن على المدى المنظور واللامنظور. (١١)

ولذلك فأن من أهم الأسباب الرئيسية التي أثرت بشكل كبير على تخلف التعليم والبحث العلمي في اليمن ما يلي:

- تسييس الوظائف العامة وشراء الولاءات على حساب معايير الكفاءة والقدرات بشكل عام في كل مؤسسات الدولة وفي المؤسسات العلمية والبحثية على وجه الخصوص وهذا أثر بدوره على نوعية التعليم والبحث العلمي.
- المحسوبيات في عملية التوظيف إلى جانب انتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة.

ISSN : 2410-1818

ويُعدْ التوظيف الحزبي من أخطر أنواع التوظيف كونه يتسبب بخلل واضح في العديد من الهياكل الاقتصادية لأن هذا النوع من التوظيف يتم بمعيار الحزبية وليس بمعيار الكفاءة، وبالتالي تزداد العمالة العاطلة التي قد تكون الأكفاء والأجدر والأكثر تأهيلاً وتتجه للعمل في القطاع غير المنظم نظراً لأن البديل هو البطالة والفقر، ومن الطبيعي أن يعتبر هؤلاء الناس النزول إلى ساحات الحرية والتغيير متنفس طبيعي للتعبير عن رفضهم لهذه الأحزاب وبحثهم عن حقوقهم المهدورة، ألا أن ما لم يتوقعونه كان الأسوأ فبعد الانتفاضة الشعبية زادت ظاهرة التوظيف الحزبي لتصبح عملية تقسيم للوظائف وكلما كان الحزب أقوى كلما استولى على عدد أكبر من الوظائف، فأصبح كل حزب يسعى لتوظيف أكبر قدر ممكن من أعضائه وكأنهم امتلكوا هذه المناصب ومن حقهم توزيعها وتوريثها. في حين تمارس سياسة التهميش للبحث العلمي من خلال أضعاف دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي بدلاً من الاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار لما لذلك من دور في عملية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كضرورة معرفية وحتمية لفهم ديناميات الواقع وإمكانيات تطوره، وبالتالي فأن حل هذه المشكلة يتطلب وضع رؤية وإستراتيجية هادفة تقوم على عدد من المحاور ومنها التحديث النوعي للعملية التعليمية وتحييد الوظيفة العامة وتخليصها من المؤثرات الحزبية[١٢]، صحيح أن الحكومة تخصص ميزانية معقولة للتعليم إلى حد ما في إطار الميزانية العامة للدولة مقارنة مع القطاعات الأخرى باستثناء القوات المسلحة التي تستأثر بالجزء الأكبر من موازنة الدولة وهذا من أهم عوائق التنمية، إلا أن هذه الزيادة تذهب في معظمها للتوسع الكمي أو الأفقي في بناء المنشآت التعليمية وفي هذا السياق فأن من أبرز المؤشرات على التطور الكمي في مجال التعليم النمو المطرد في أعداد المنشآت التعليمية والبالغة ١٥٦٨٣ منشأة تعليمية حكومية رافق هذه الزيادة زيادة في عدد الطلاب الملتحقين حيث وصل ,في التعليم العام الأساسي والثانوي) إلى (٥١١٦٤٦٤) طالب وطالبة، كما بلغ عدد الجامعات الحكومية اليمنية تسع جامعات، ووصل عدد الملتحقين فيها أكثر (٢٠٥,٦٩١) ألف طالب وطالبة، في حين وصل عدد المعاهد التقنية والمهنية الى ما يقارب (١٢٠) معهداً ومركزاً مهنياً ويلتحق فيها (٢٥٠٩٣) طالب وطالبة.

ISSN : 2410-1818

ويمكن توضيح المخصصات المالية للتعليم بأنواعه (التعليم العام، التعليم العالي، التعليم الفني) على النحو الآتي:

موازنة وزارة التربية والتعليم :

٢٠١٠م الفعلي	٢٠١١م الفعلي	٢٠١٢م الفعلي	٢٠١٣ المعتمد	٢٠١٤ المعتمد
٢١ مليار و٦٧٢ مليون	١٩ مليار و٨٥٩ مليون ريال	٢٩ مليار و٩٩٠ مليون ريال	٢٥ مليار و٥ مليون ريال	٣٢ مليار و٢٥٥ مليون ريال

 # المصدر: مدونة الصحفي الاستقصائي محمد العبسي الالكترونية

موازنة وزارة التربية والتعليم تصاعديا حسب المبالغ	
٢٠١١م	١٩ مليار و٨٥٩ مليون ريال
٢٠١٠م	٢١ مليار و٦٧٢ مليون ريال
٢٠١٤م	٣٢ مليار و٢٥٥ مليون ريال
٢٠١٣م	٢٥ مليار و٥ مليون ريال
٢٠١٢م	٢٩ مليار و٩٩٠ مليون ريال

موازنة وزارة التعليم العالي :

٢٠١٠م الفعلي	٢٠١١م الفعلي	٢٠١٢م الفعلي	٢٠١٣ المعتمد	٢٠١٤ المعتمد
١٢ مليار و٠٧٠ مليون ريال	١١ مليار و٣٤٠ مليون ريال	١١ مليار و٨٩٦ مليون ريال	١٢ مليار و٥٠٦مليون ريال	١٤ مليار و٨٨٥ مليون ريال

المصدر : مدونة الصحفي الاستقصائي محمد العبسي الالكترونية

موازنة وزارة التعليم العالي تصاعديا حسب المبالغ	
٢٠١١م	١١ مليار و٣٤٠ مليون ريال
٢٠١٢م	١١ مليار و٨٩٦ مليون ريال
٢٠١٠م	١٢ مليار و٠٧٠ مليون ريال
٢٠١٣م	١٢ مليار و٥٠٦مليون ريال
٢٠١٤م	١٤ مليار و٨٨٥ مليون ريال

ISSN : 2410-1818

موازنة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني :

تعود البدايات الأولى لتأسيس التعليم المهني في اليمن إلى العام ١٨٩٥م والذي تأسست فيه أول مدرسة صناعية بصنعاء، و في العام ١٩٢٧م تأسس في مدينة عدن المعهد التجاري العدني. وفي العام ١٩٥٤م مع تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وكخطوة أولى لاهتمام الدولة بالتعليم الفني والتدريب المهني فقد استحدثت وزارة العمل والتدريب المهني واستحدث فيها قطاع للتدريب المهني ومؤسسة عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني حيث افتتحت مؤسسات تدريبية جديدة في كلٍ المحافظات ليصبح عدد المؤسسات التدريبية التابعة للوزارة (٥٤) مؤسسة تدريبية موزعة على معظم محافظات الجمهورية خلال العام ٢٠٠٣م، وفي العام ٢٠١٠م ازداد عدد المراكز والمعاهد المهنية والفنية ليصل إلى (٧٠) مركزا ومعهد وقد ارتفعت من مبلغ ٦ مليار و٦٥٧ مليون ريال النفقات الفعلية في الحسابات الختامية لعام ٢٠١٠م إلى ١٤ مليار و٨٣٧ مليون ريال في موازنة ٢٠١٤م.

ومع ذلك فإن ما تحقق يظل دون مستوى الطموح حيث لا يزال هناك أكثر من مليوني طفل وطفلة من الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي خارج إطار التعليم ومعظمهم من الإناث كما أن هناك أعداد كبيرة من حالات التسرب من التعليم تضاف إلى نسبة الأمية السائدة في المجتمع والأخذة في الارتفاع وبمتوالية هندسية.

وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى عدد كبير من التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين صفوف الشباب، وأوصى صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية بتركيز سياساتها الاقتصادية على دعم النمو الشامل لجميع فئات المجتمع مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بطريقة أكثر كفاءة تدعم النمو الاقتصادي، والعمل على تقوية تحصيل الضرائب، خاصة من كبار دافعيها، وتحسين قدرة القطاع المالي على تقديم قروض للقطاع الخاص وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية. كما أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية بتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة التعويضات للفقراء من خلال توفير معونات نقدية تصلهم مباشرة.. وقد أدى تنفيذ الحكومة لسلسلة من برامج الإصلاحات الاقتصادية بحسب الشروط الدولية للحصول على القروض والمنح الى تخلى الدولة عن معظم وظائفها في المجال الاقتصادي والاجتماعي لصالح القطاع

ISSN : 2410-1818

الخاص ما أدى الى بروز مشاكل اجتماعية عديدة منها اتساع دائرة الفقر والبطالة وانقراض الطبقة الوسطى التي تمثل الحامل الاجتماعي للتطور وكشف التقرير الدولي لعام ٢٠١٠عن ارتفاع نسبة الفقر في اليمن إلى ٥٤.٥٪ من مجموع السكان الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون نسمة

المحور الثالث : الاثار السلبية للبطالة الفكرية على عملية التنمية

البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات ومسببة لمشكلات أخرى. فهي ناتجة عن مشكلات النمو السكاني المتسارع، وتواضع الأداء التنموي والنمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي (غير المتوازن)، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، بالإضافة إلى وضع القيود على الهجرة إلى الخارج. و ينتج عنها آثار ومشكلات سلبية كثيرة، هي موضوع تركيزنا في هذا المحور من الدراسة. وبطبيعة الحال، فإن التأثيرات السلبية المترتبة على البطالة تتفاوت ليس فقط من حيث الزمان والمكان وكم ونوع البطالة، وإنما أيضاً من حيث حدتها ودرجة إلحاحها.[١٣]

وفي هذا السياق ينظر إلى اليمن على أنها مولدة ودافعة ومغذية لظاهرة الهجرة نحو مناطق الجذب الأخرى في العالم، فاليمن لديها العديد من الإشكاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضعف عام وترهل في الهياكل التعليمية والبحثية، وانفجار سكاني هائل، الأمر الذي خلق بيئة طاردة دفعت الى هجرة الكثير من المحترفين اليمنيين، حيث حذر تقرير رسمي من هجرة الكفاءات وذوي الاختصاصات العلمية والنادرة، وما يترتب عليه من خسارة اقتصادية لليمن، ووفقاً للتقرير فإن العشرات من الخريجين وأصحاب الكفاءات يغادرون اليمن سنويًا للبحث عن العمل وتطوير المهارات. وتشير إحصاءات التقرير إلى أن نحو ٣٠ ألف شخص من حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات العليا والمعاهد المتوسطة يعملون في دول الجوار وبعض الدول الأخرى، إلى جانب انخفاض مستوى المعيشة بالنظر إلى مستوى الدخل الفردي وعلى وجه التحديد النخب الثقافية والعلمية، و تدني مستوى الأجور و المرتبات مقارنة مع ما يدفعه الآخر من أجور مغرية، إضافة الى عدم احترام القدرات العلمية ودروها الايجابي في المجتمع، ، والضعف المشهود في مستوى الإنفاق على برامج البحث العلمي في المجتمعات العربية ومنها المجتمع اليمني[١٤].

ISSN : 2410-1818

وتشير إحصاءات تقرير رسمي يمني حديث إلى أن الخسائر التي تتكبدها الدولة جراء هجرة العقول اليمنية تبلغ نحو ٥ مليارات ريال سنويا. لتصبح هجرة الكفاءات من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية في وقت تحتاج فيه التنمية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي، لذلك فان عملية هجرة العقول تُحدث تدميراً جزئياً للموارد بشقيها المالي والبشري، وبالتالي تلحق مزيداً من الضرر للدول المصدرة لهذه الكفاءات بدءاً من الفاقد في الاستثمار وفي التعليم وانتهاءً بإضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيادة والإدارة، ومروراً بإضعاف قوى التنمية في المجتمع.

فتضطر الدولة إلى استيراد كفاءات علمية أجنبية لتغطية العجز الاحتياجي مقابل أجور مرتفعة وبالعملة الصعبة.(١٥)

ولهذا الغرض فإننا سوف نتناول تلك الآثار كحالة عامة تعاني منها معظم المجتمعات النامية ومنها المجتمع اليمني وفقا للسياق التالي:

أولا: البُعد الاقتصادي

للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الكفاءات وتشير الإحصائيات إلى أن هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجر و يقدر الخبراء على سبيل المثال أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية.(١٦)

وتؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي أو حمايتي فلماذا انتمي إليه؟.

ومن هنا ننطلق في النظر إلى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية للمزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة إلى تحقيق عامل

ISSN : 2410-1818

الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتامين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة، فلا يمكن ترك المجال للقطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الإنتاجية. إن إتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الأزمات، وبالتالي ستقل مخاطر انتشار وتفشي ظاهرة البطالة الفكرية في أوساط المجتمع.[١٧]

يضاف لما سبق أن هناك سياسات اقتصادية أخرى خاطئة تسببت في تضرر الفئات الفقرة مثل سياسة إلغاء الدعم عن السلع والخدمات الأساسية لأفراد المجتمع صحيح أنه وفي إطار الديمقراطية الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية فان الدولة تتخلى عن بعض وظائفها الاجتماعية لصالح القطاع الخاص إلا أن ذلك ينبغي أن يكون في إطار سياسة اقتصادية سليمة تضمن عدم حدوث مشاكل اجتماعية بمعني أن الوضع الاقتصادي يجب أن يكون مستقرا وقويا أما في حالة الاقتصاديات الهشة أو الضعيفة فإنه وحتى قي ظل دعم السلع والخدمات الأساسية من قبل الدولة إلا أن هذا الدعم يذهب وفي أغلبه لصالح لوبيات الفساد وبالتالي لابد من إحداث برامج إصلاحات اقتصادية تدريجية وممنهجه وفي هذا السياق يعاني الاقتصاد اليمني من أعباء اقتصادية وصعوبات تنموية كبيرة جدًا وتشير التقارير إلى عدد كبير من التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين صفوف الشباب.. وأوصى صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية بتركيز سياساتها الاقتصادية على دعم النمو الشامل لجميع فئات المجتمع مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بطريقة أكثر كفاءة تدعم النمو الاقتصادي، والعمل على تقوية تحصيل الضرائب، خاصة من كبار دافعيها، وتحسين قدرة القطاع المالي على تقديم قروض للقطاع الخاص وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية. - كما اوصى صندوق النقد الدولي الحكومة اليمنية بتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة التعويضات للفقراء من خلال توفير معونات نقدية تصلهم مباشرة.. وقد ادى ت نفيذ الحكومة لسلسلة من برامج الاصلاحات

ISSN : 2410-1818

الاقتصادية بحسب الشروط الدولية للحصول على القروض والمنح الى تخلى الدولة عن معظم وظائفها في المجال الاقتصادي والاجتماعي لصالح القطاع الخاص ما ادى الى بروز مشاكل اجتماعية عديدة منها اتساع دائرة الفقر والبطالة وانقراض الطبقة الوسطى التى تمثل الحامل الاجتماعي للتطور لتلحق بالطبقات الأشد فقرا ولذلك تبلغ نسبة الفقر في اليمن إلى ٥٤.٥٪ من مجموع السكان الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون نسمة.

ثانيا: البُعد الاجتماعي

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام المجتمع وتشوه القيّم الأخلاقية والاجتماعية.[١٨]

الأمر الذي يعيق أي مجتمع من أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنياً وعلمياً واقتصادياً وكما أن لهذا الداء أثاراً تدميرية نفسية على صحة المجتمع وبكل قطاعاته المتعددة، حيث تشير الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص النفسية منها:

- أن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع له فتنشأ لديه الروح العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية.[١٩]
- إن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. ولذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.[٢٠]

ISSN : 2410-1818

فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. وإنه إذا كان من المتعارف عليه أن العمل حق وواجب وشرف وحياة، فإن العاطل يكون من هذا المنطلق مجرداً من هذا الحق وذاك الشرف، لا تتاح له الفرصة لأداء واجبه الإنساني الاجتماعي الوطني والأخلاقي، ليكون على هامش الحياة، فاقد لحقوقه .ولذلك انتشرت الكثير من الامراض والظواهر الاجتماعية في المجتمع اليمني والدخيلة على عاداته وتقاليده ومنها الاستقطاب للشباب من قبل جماعات وتنظيمات ارهابية متطرفة اضافة الى جرائم التقطع والقتل بدافع السرقة سوا للأفراد او المحلات التجارية و تفشي بعض الجرائم والسلوكيات الاخلاقية المنحرفة.

ثالثا: البُعد السياسي

يلعب الوضع السياسي والأمني دوراً كبيراً في تغيير معدلات البطالة بشكل عام، حيث نشهد أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاماً مستقراً ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لا تحكمه أمزجة فردية أو أحزاب أحادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من الحريات العامة التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص أمن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل. في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على أساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتماً أن معدلات البطالة تشهد انخفاضات ملحوظة، بل فإننا قد نلحظ نشاطاً ملحوظاً في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الإنتاجية المختلفة وأكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية ضد المجتمع والتي من أهم مظاهرها التالي:

- انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري.
- تفشي المحسوبية والتملق للمسئولين وأصحاب القرارات.
- انخفاض مستوى التعليم كماً ونوعاً.
- عدم وجود قوانين ردع كافية ومحاسبة المسيء.
- غياب المعايير الأخلاقية التي تعد من اهم عوامل الضبط الاجتماعي.

ISSN : 2410-1818

- التدهور الثقافي و تسلق السلم الوظيفي دون المرور بالتدرج و مراتب السلم الوظيفي.
- غياب الشفافية والتي يمكن تعريفها بأنها حرية الوصول والحصول على المعلومات و هذا يتطلب إصلاح مراتب الدرجات الوظيفية بما تحمله من البطالة المقنعة وإيجاد فرص عمل حقيقية كي لا يكون هناك ترهل وظيفي واداري.[٢١]

وينتشر حالياً بشكل كبير الفساد و الرشوة و المحسوبية و لازال المجتمع اليمني مجتمعاً تقليديا وتحكمة قوى لا تهمها المصلحة العامة بقدر ما يهمها الحصول على المناصب للمقربين و الأقرباء ولا بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، مما يخلق لدى العلماء و المثقفين شعوراً بالرفض و عدم القبول و القناعة في أوضاعهم، و خاصة أنهم أنفقوا الكثير من حياتهم و أموالهم و أموال عائلاتهم للوصول إلى مراكز علمية فلا يجدوا اعمالا تناسب اختصاصهم و تحترم رغباتهم و إرادتهم.، وبعبارة أخرى لايتم تعيين الكفاءات العلمية بوظائف تتناسب مع خبراتهم و اختصاصاتهم

وبالاجمال وللحد من تفاقم معدلات البطالة من المهم تسريع جهود إعادة أعمار المناطق المتضررة وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية. إضافة إلى ضرورة تطوير وتدريب العامل اليمني بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل سواءً اليمنية أو الخليجية لأن اليمن تعول كثيراً على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية ،كما يجب الاهتمام بعملية الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بحيث تكون مؤهلة بشكل يتلاءم مع هذه الاحتياجات حيث أن ذلك سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار. (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢)

ISSN : 2410-1818

النتائج والتوصيات :

نختم هذه الدراسة با براز اهم ما توصلت الية من نتائج تتمحور حول الاثار السلبية لظاهرة البطالة الفكرية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وكما يلي:

- على المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة الفكرية أو من خلال هجرتهم إلى الخارج
- على المستوى الاجتماعي والامني فان البطالة توفر البيئة الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والشعور بالاغتراب والانتحار .
- على المستوى السياسي تؤدي ظاهرة البطالة الفكرية الي انتشار الفساد والمحسوبيات وعدم تطبيق سيادة القانون وبالتالي انتشار الظلم والقهر الذي يؤدي الى حدوث دورات من العنف والصراع السياسي ما ينعكس سلبا علي هدر وتدمير الامكانات المادية والبشرية وعرقلة برامج التنمية والتطور

وفيما يلي أهم التوصيات التي من شأنها أن تجعل من عملية مكافحة البطالة الفكرية أمرا ممكنا فيما لو توفرت الارادة السياسية لتحقيق المصلحة العامة دون التركيز والاهتمام بالمصالح الخاصة ومنها ما يلي:

١) إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر دخلا ومردودا مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس وارتقاء مستوى الرفاه البشرى والاجتماعي

٢) الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل.

٣) توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية الأساسية

٤) ايحاد تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسية تقوم على اساس تنمية الوعي باهمية التنمية والحروج من دائرة التخلف والتبعية بمعناها العام من خلال تحفيز وتطوير القدرات المادية والبشرية باعتبار الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها وهو صانع وجوده الاجتماعي .

ISSN : 2410-1818

المقترحات :

١) وقف التوظيف والتعاقد مع العمالات الأجنبية في حال توفر كفاءات وطنية وإلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بتنفيذ ذلك.

٢) رفع مستوى الدخل للكفاءات العلمية الوطنية إسوة بدول الجوار لتتمكن هذه الكفاءات من التفرغ في خدمة الوطن بكل تفاني وإخلاص

٣) توفير البيئة الضرورية والمناخ المناسب للبحث العلمي من معامل ومختبرات وميزانيات علمية لتتمكن الكفاءات العلمية من الإبداع في تخصصاتها.

٤) تشجيع وتمويل إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية لتطوير مستوى الكفاءات الوطنية وجعلها متماشية مع آخر التطورات في تخصصاتها.

٥) يجب على الدولة أن تفرض على البنوك والمصارف، وتنشئ مؤسسات مالية من أجل دعم الشباب لخلق مشروعات اقتصادية خاصة بهم "مشاريع صغيرة ومتوسطة" تمكنهم من الخروج من دائرة البطالة الفكرية ،ومن ثم تحقيق مشاريع ربحية يستطيعون من خلالها تحسين مستواهم المعيشي.

الهوامش :

(١) عيسى، محمد عبد الشفيع، ١٩٩٦م، مجلة البحوث والدراسات العربية، ص٢١٧.

(٢) سلمان رشيد، أسباب هجرة الكفاءات العربية، مجلة شؤون عربية الإمارات، العدد ٧٧، ص٢٠٧.

(٣) سلمان رشيد، نفس المرجع، ص ٢٠٨.

(٤) الاتحاد البرلماني العربي، ٢٠٠١م، جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي، السنة٢٢، العدد٨٢.ص٣.

(٥) صادق نداء ،٢٠٠٧م، هجرة العقول العربية، صرخة ألم تزلزل الأوطان ، مجلة المجال، فصلية تصدر عن جامعة عمر المختار، البيضاء، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤ .

(٦) فارس علي محمود،٢٠٠٧م، نزيف الأدمغة، الخسائر العربية والمكاسب الغربية، مجلة المجال، فصلية تصدر عن جامعة عمر المختار، البيضاء ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣.

(٧) عيسى محمد عبدالشفيع، مرجع سابق ، ص٢٤٤-٢٥١.

ISSN : 2410-1818

(٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٦) مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦/٢٠١٠، ص ٢ ، ٣.

(٩) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (٢٠٠٣) نتائج مسح الطلب على القوى العاملة في قطاع المنشات لعام ٢٠٠٣، ص ٦٥.

(١٠) وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (٢٠٠٧): التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، ص ٢٤.

(١١) محمد الصيرفي (٢٠٠٩): المدربون والمتدربون وأساليب التدريب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،ص ٣٤.

(١٢) أفراح ذمران: عمل المرأة في الدولة اليمنية الحديثة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد الرابع، السنة الأولى ٢٠٠٩.ص٧٤.

(١٣) محمد إبراهيم كاظم (١٩٨٦):اتجاهات في التعليم الشعبي،القاهرة،الأنجلو المصرية، ص٩١، ١٠٧.

(١٤) عبد الله بوبطانة (١٩٩٥): سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، العدد الأول، ١٩٩٥ ، ص ١٦٦.

(١٥) إدوارد شتينمول (٢٠٠٢): الاقتصاد المعتمد على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٧١، مارس ٢٠٠٢،

(١٦) محمد محمود الإمام (١٩٩٥): التنمية البشرية من المنظور القومي (التنمية البشرية في الوطن العربي) الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنعقدة في القاهرة ١٩٩٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ص٤٢٥ .

(١٧) منظور أحمد: التعليم والعمل عنصران لخطة، اليونسكو، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، ١٩٨٧م ص٦٧

(١٨) احمد الكواز،(٢٠١٣)، السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ص ٦٧

(١٩) لطيفه إسماعيل الثور، (٢٠١٢)، شبكة الحماية الاجتماعية ودورها في تحسين مؤشرات التنمية البشرية الأساسية في اليمن، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، مجلة دورية محكمة متخصصة، العدد (٣٨). سبتمبر ٢٠١٢.ص٧٦.

(٢٠) فضل الشاعر، ٢٠١١، الفقر والبطالة في الجمهورية اليمنية كمشكلة اجتماعية، رسالة دكتوراه، بلغاريا، ص١٥٤.

(٢١) مؤتمر المانحين لدعم الجمهورية اليمنية، البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية،٢٠١٢-٢٠١٤، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، الرياض ٥-٤ سبتمبر ٢٠١٢.ص٢٤